ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تعمل الحكومة بجهد كبير نحو الإسراع فى تحقيق إنطلاقة إقتصادية تنعكس على مستوى معيشة المواطن؛ حيث قامت بإجراء إصلاحات مالية وهيكلية منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت خلال العام المالى الحالى تهدف إلى دفع النشاط الإقتصادى وتدعيم الحماية الإجتماعية وتحقيق الإستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، وبما يحفز الإستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد كان للإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام المالى الجارى مردوداً إيجابياً على عدد من المؤشرات الإقتصادية. ومن أحدثها، تحقيق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نحو ٤.٢% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٢.٢% فقط خلال العام المالى السابق، بالإضافة إلى تراجع معدل البطالة خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥ محققاً ١٢.٨% مقارنة بـ١٣.١% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما قد تباطئ متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ مسجلاً ٩.٣%، مقارنة بـ١٠.٩% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

وحول تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥، تشير أحدث المؤشرات إلى وجود تحسن ملحوظ فى نمو الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٢٥.٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق؛ ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بتحسن النشاط الإقتصادى وبالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. وقد إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ٥٢%، حيث إرتفع دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ٣٢.٧%، ومساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٢٤%، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٢٢.٥% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

وإستكمالاً للجهود التى نفذتها الحكومة خلال الفترة الأخيرة فإنها تعى تماماً ضرورة الإستمرار فى تطبيق الإصلاحات المالية والإقتصادية التى بدأتها منذ العام المالى الماضى لدفع معدلات النمو الإقتصادى والتشغيل وزيادة تنافسية الإقتصاد المصرى، وتحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى، وتطوير البنية الأساسية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين وتحقيق التنمية البشرية، ورفع كفاءة برامج الحماية الإجتماعية وآليات الإستهداف، بما يدعم الثقة المحلية والدولية فى الإقتصاد المصرى.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

- أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع **معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤.٢%، مقارنة بنحو ٢.٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣.١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

- استقر **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٦.٤٢ مليار دولار فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦.٤١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٩.٦% فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٥ مسجلاً ١٨٦٦.٨ مليار جنيه مقابل ١٩.٩% في الشهر السابق.

- على نحو آخر، إرتفع معدل **التضخم السنوى** ليسجل ١١.١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ (وهو أعلى معدل تضخم تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى)، مقارنة بـ٩.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٩.١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤؛ تأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها أثر فترة الأساس، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم في إرتفاع معدل التضخم السنوى العام الإرتفاع المحقق في معدل التضخم لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) ليسجل ١٤.٧% مقابل ١٢.٥% خلال الشهر السابق، فضلاً عن إرتفاع عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها **"الملابس والأحذية"، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الاثاث والتجهيزات"، و"الرعاية الصحية"، و"المطاعم والفنادق"، و"السلع والخدمات المتنوعة".**

وعلى الرغم من ذلك، فقد تباطئ **متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٩.٣% مقارنة بـ١٠.٩% المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ٥٠ نقطة أساس. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ **بربط ودائع** بقيمة ١٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥** إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٩٦.٧ مليار جنيه (٣.٤% من الناتج المحلى)، مقابل ٨٤.٥ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع كل من الإيرادات والمصروفات خلال

فترة الدراسة، لترتفع جملة الإيرادات بنحو ٣١.٦% مسجلة نحو ١٣٣ مليار جنيه (او ما يعادل ٤.٧% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ١٠١ مليار جنيه (٤.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٠.٤% لتحقق ٢٢١.٢ مليار جنيه (٧.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ١٨٣.٧ مليار جنيه (٧.٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى).

فضلاً عن ذلك، فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية بشكل ملحوظ حيث إرتفعت بنحو ٢٥.٢% خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق؛ وذلك مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية والهيكلية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت خلال العام المالى الحالى والتى ساهمت فى تحسن النشاط الاقتصادى، وكان لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. كما كان للجهود الكبيرة التى تبذلها المصالح الإيرادية فى رفع كفاءة التحصيل وتشديد الرقابة على المنافذ والموانئ المصرية أثر ملحوظ للمساهمة فى نمو حصيلة الإيرادات خلال فترة الدراسة.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢١٨١ مليار جنيه في مارس ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٨٩.٧% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ١٨٠٦.٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠.٤% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤فائضاً كلياً بلغ نحو ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى)، مقابل فائض أقل قدره ١.٥ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث حقق **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٧.٦ مليار دولار (٥.٣% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٥.٣ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، بينما سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٢.٢ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٢.٧ مليار دولار (-٠.٩% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ١.٧ مليار دولار (-٠.٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١.١ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

- ***معدل نمو الناتج المحلى:***

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤.٢%، مقارنة بنحو ٢.٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣.١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢.٨%، مقارنة بـ٤.١% خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٦.٦% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات** بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٨.٦%خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل معدل نمو يقدربـ١.٥% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠.٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بنحو -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٠.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢.٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٠.٥% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

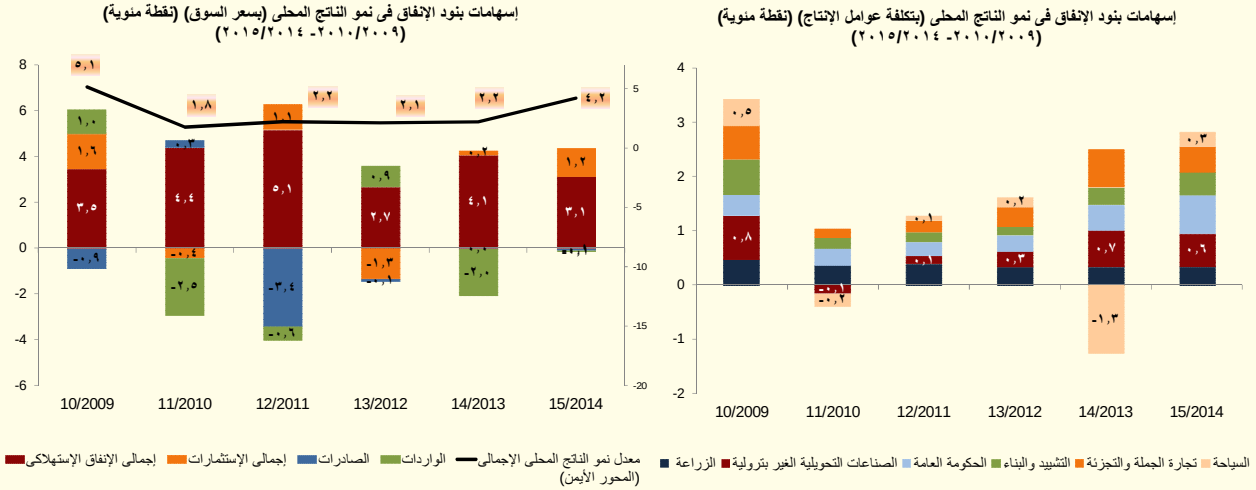

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها **قطاع الحكومة العامة** محققاً معدل نمو حقيقى بنحو ٧.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ٩.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٣.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة)، كما حققأيضاً **قطاع الزراعة** معدل نمو قدره ٣% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٣ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠.٦ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ١٩.٥% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام الدراسة مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١.٣

نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد ارتفع ليصل إلى ٢٩٧.٥ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٧١.٤ نقطة خلال يونيو ٢٠١٤، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٩.٦%.

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٣.١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال عام الدراسة. بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى**في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٠.٤%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال عام الدراسة.

Ø *تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥:*

أظهرت **النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥** أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١١.٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٢٥٥.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢.٢% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح من عامى ٢٠١٣/٢٠١٤ و٢٠١٤/٢٠١٥ فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٤ نقاط مئوية مقارنة بالعام المالى السابق، وذلك نتيجة للإصلاحات المالية والهيكلية التى تحققت خلال فترة الدراسة.

العجز الكلى خلال العام المالى ١٤/١٥	العجز الكلى خلال العام المالى ١٣/١٤
٢٧٩.٤ مليار جنيه (١١.٥% من الناتج المحلى)	٢٥٥.٤ مليار جنيه (١٢.٢% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٤٦٥.٢ مليار جنيه (١٩.١% من الناتج المحلى)	٤٥٦.٨ مليار جنيه (٢١.٧% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٧٣٣.٤ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى)	٧٠١.٥ مليار جنيه (٣٣.٤% من الناتج المحلى)

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن ملحوظ فى أداء الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٥.٧ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٧.٥% مقارنة بالعام المالى السابق ومقابل متوسط نمو بلغ ١٠.٩% خلال الأعوام المالية الثلاث السابقة. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى وتحسن مستوى النشاط الإقتصادى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات[1] بنحو ٣٣.٨% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٣.٧% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ١٢.٥%، والحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٧.٤%.

١/ يساهم كبار الممولين بنحو ٥٥% من إجمالى حصيلة ضريبة المبيعات من شركات الأموال وبنحو ٧٥% من إجمالى حصيلة الضرائب العامة على شركات الأموال ويبلغ عددهم نحو ١٦٠٠ شركة. وجدير بالذكر أنه من أمثلة أكبر عشر شركات مساهمة فى حصيلة ضريبة المبيعات خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ "الشركه الشرقيه للدخان والسجاير (ايسترن كومباني)"، "شركه فيليب موريس"، "شركه فودا فون مصر للاتصالات"، "الشركه المصريه لخدمات التليفون المحمول"، "اتصالات مصر"، و"شركه تصنيع وتعبئه كوكا كولا مصر"، وقد بلغت مساهمتهم نحو ٥١.٤% من إجمالى الحصيلة.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فقد ظل الأداء متأثراً بورود الموارد الاستثنائية من المنح خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ففي ضوء الظروف الإستثنائية التى مرت بها مصر خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ قامت دول الخليج بتقديم مساندة استثنائية لمصر لتعويض انخفاض موارد الدولة مما كان له أثراً مهماً من الناحية المالية والإقتصادية، الأمر الذى يترتب عليه ظهور إنخفاض فى الإيرادت الغير ضريبية بنحو ٣٧.٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، أى بنسبة -١٨.٩% مقارنة بالعام المالى السابق.

وعلى نحو آخر، فمن المؤشرات الإيجابية خلال عام الدراسة تحقيق وفر في بعض المصروفات إرتباطاً بتنفيذ إجراءات إصلاحية تم إتخاذها خلال العام المالى المنقضى، مثل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال خفض دعم الطاقة لصالح زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة، والسيطرة على الزيادة في الأجور.

§ فعلى جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٤٦٥.٢ مليار جنيه (١٩.١% من الناتج المحلى) بزيادة ١.٩% (٢٢% معدل نمو عند إستبعاد المنح الإستثنائية) عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ١٧.٥% لتسجل ٣٠٥.٩ مليار جنيه، مما عوض إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٨.٩% عن العام المالى السابق لتسجل ١٥٩.٣ مليار جنيه.

o **<u>الإيرادات الضريبية</u>، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:**

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل</u>** بـ٧.٤% لتحقق ١٢٩.٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ١٢٠.٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى التالى:

– إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٢٣.١% لتسجل ٢٣.٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٩.٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

– إرتفاع الحصيلة من الضرائب على النشاط التجارى والصناعى بـ٢٥.٦% لتسجل ١٠.٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٨.٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

– إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى بـ٥٣.٤% لتسجل ٣٨.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣؛ فى ضوء زيادة الحصيلة نتيجة تطبيق قانون الضريبة على الدخل الإضافية المؤقته بواقع ٥% خلال العام المالى السابق، بالإضافة إلى تطبيق قانون توزيع الأرباح والأرباح الرأسمالية للبورصة قبل تأجيل تطبيق قانون الأرباح الرأسمالية لمدة عامين.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات</u>** بـ٣٣.٨% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة) لتحقق ١٢٢.٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٩١.٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣؛ وذلك فى ضوء تطبيق عدد من الاصلاحات الداخلية فى المنظومة الضريبية ومن أهمها تعظيم تطبيق نظم التحصيل الالكترونية من خلال الزام كبار ومتوسطى الممولين، وتشديد آليات التصالح، ووضع آليات لمحاربة الفواتير المصطنعة، وذلك فى ضوء:

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٤.٣% لتحقق ٥٣.٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٤٢.٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٧.٨% لتحقق نحو ١٢.١ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٩.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٦٤.٣% لتحقق ٣٩.٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٢٤.٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢٠%، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٦.٣%).

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٥.٤% لتحقق نحو ٧.٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ٦.٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات</u>** بـ١٢.٥% لتحقق ٢١ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٨.٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بـ٩.٣% لتحقق نحو ١٦.٧مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ١٥.٣مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية</u>** بـ٢٣.٧% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة) لتسجل ٢١.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٧.٧مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت بجانب تحسن معدلات النشاط الاقتصادى فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

o **<u>الإيرادات غير الضريبية</u>، فقد إنخفضت بـ١٨.٩% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة لما يلى:**

- **<u>إنخفاض المنح</u>**، حيث بلغ إجمالي المنح في ختامى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٥.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٩٥.٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

- **<u>فى حين إرتفعت عوائد الملكية</u>** بـ٤٢.٩% لتحقق ٨١.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٥٦.٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ٤٤.٥% لتحقق ١٣.٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٩.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق،

- إرتفاع العوائد من قناة السويس بنحو ٦.٣% لتحقق ١٩.٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١٨.١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق،

- إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٥١٩% لتحقق ١٠.١ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك لتحصيل نحو ٥.١ مليار جنيه مستحقات للخزانة العامة لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بـ٧٨.٥% لتحقق ٢٤.٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٣.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣.

§ على جانب المصروفات،

ساهمت الإجراءات الإصلاحية التى تم إتخاذها خلال العام المالى الماضى فى تحقيق وفر في بعض المصروفات عن المدرج فى الموازنة المعتمدة. ويأتى على رأس تلك الإصلاحات؛ إصلاحات سعرية للمواد البترولية والكهرباء، والسيطرة على الزيادة في الأجور، وتحرير قطاع الكهرباء أمام مشاركة القطاع الخاص، وسداد مديونيات الشريك الأجنبى، حيث دعمت تلك الإصلاحات الثقة فى الإقتصادى المصرىفضلاً عن مساهمتها جنباً إلى جنب مع زيادة الحصيلة الضريبية فى خفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة (عند إستبعاد المنح الإستثنائية) مقارنة بالعام المالى السابق.

حيث تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أن المصروفات العامة قد ارتفعت بنحو ٤.٥% لتحقق نحو ٧٣٣.٤ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) بزيادة قدرها ٣١.٨ مليار جنيه مقارنة بـ٧٠١.٥ مليار جنيه (٣٣.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق وذلك في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بـ١١.١% (وهى أقل معدل زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة) ليسجل نحو ١٩٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١٧٨.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٦.٣% لتصل إلى ٨٠ مليار جنيه.
  - إرتفاع المرتبات الدائمة بـ٤.٩% لتصل إلى ٢٧.٨ مليار جنيه.
  - إرتفاع البدلات النوعية بـ٨.٨% لتصل إلى ٢٤.١ مليار جنيه.
  - وأخيراً، إرتفاع البدلات النقدية بـ٤١.٥% لتصل إلى ٢٥.١ مليار جنيه.
- كما إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** خلال عام الدراسة بـ١٤.٨% ليسجل حوالى ٣١.٣ مليار جنيه مقارنة بـ٢٧.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:
  - زيادة الانفاق على الخامات بـ١٩.٢% لتسجل ٦.٩ مليار جنيه، مقابل ٥.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - زيادة الانفاق على المياه والإناره بـ١٤.٥% لتسجل ٤.٦ مليار جنيه، مقابل ٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - زيادة الانفاق على الصيانة بـ١٦.٤% لتسجل ٤ مليار جنيه، مقابل ٣.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– زيادة الانفاق على وسائل النقل العامة بـ١٥.٧% لتسجل ٢.٩ مليار جنيه، مقابل ٢.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** خلال عام الدراسة بـ١١.٥% ليسجل حوالى ١٩٣ مليار جنيه، مقارنة بـ١٧٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** خلال عام الدراسة بـ٢٢.٤% ليسجل حوالى ٥٠.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٤١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١٦.٨% لتسجل حوالى ٦١.٨ مليار جنيه، مقارنة بـ٥٢.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

– زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ١٨.٩% لتسجل ٤٥ مليار جنيه، مقابل ٣٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- فى حين سجل **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** نحو ١٩٨.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٢٨.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

– تحقيق باب الانفاق على الدعم نحو ١٥٠.٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بـ١٨٧.٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

§ تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٧٣.٩ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١٢٦.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

§ وقد حد من أثر هذا إرتفاع دعم الكهرباء بنحو ٧٧.٩% ليحقق ٢٣.٦ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ١٣.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم السلع التموينية بـ١١% ليحقق ٣٩.٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٣٥.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١٦.٦% ليحقق ٤١ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٣٥.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق وذلك في ضوء ما يلى:

§ زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١٣.٧% ليصل إلى نحو ٣٣.٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٢٩.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

Ø *تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦؛*

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٩٦.٧ مليار جنيه (٣.٤% من الناتج المحلى)، مقابل ٨٤.٥ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. ويأتى الإستقرار النسبى للعجز الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى نتيجة لإرتفاع الإيرادات بنسبة تفوق المصروفات خلال فترة الدراسة، لترتفع جملة الإيرادات بنحو ٣١.٦% مسجلة نحو ١٣٣ مليار جنيه (أو ما يعادل ٤.٧% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ١٠١ مليار جنيه (٤.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٥. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٠.٤% لتحقق

٢٢١.٢ مليار جنيه (٧.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ١٨٣.٧ مليار جنيه (٧.٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- أكتوبر ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- أكتوبر ١٥/١٤
٩٦.٧ مليار جنيه (٣.٤% من الناتج المحلى)	٨٤.٥ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
١٣٣ مليار جنيه (٤.٧% من الناتج المحلى)	١٠١ مليار جنيه (٤.٢% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٢٢١.٢ مليار جنيه (٧.٨% من الناتج المحلى)	١٨٣.٧ مليار جنيه (٧.٦% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

§ على جانب الإيرادات،

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٣٢ مليار جنيه (بنسبة ٣١.٦%) خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥ لتسجل نحو ١٣٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٠١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ١٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٥.٢%) لتسجل ٨٩.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٧١.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٧.٢%) لتسجل نحو ٤٣.٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٢٩.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥

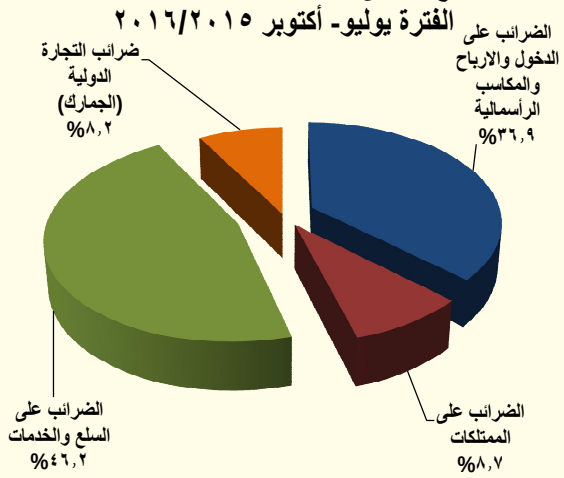

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ٢٦.٦% لتحقق ٣٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٢٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من كل من البنك المركزى وهيئة قناة السويس وباقى الشركات).

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٥.٩% (وهى أكبر من متوسط نسبة النمو المحققة للثلاث سنوات السابقة) لتحقق نحو ٤١.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٢.٨ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من

ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية والسجائر).

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢١.٧% (وهى أكبر من متوسط نسبة النمو المحققة للثلاث سنوات السابقة) لتحقق ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وأخيراً ، فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٠% لتحقق ٧.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم لرفع كفاءة التحصيل).

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٦.٦%) لتحقق ٣٣ مليار جنيه (١.٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١.٥ مليار جنيه) بنسبة ٢٢.٦% لتحقق ٨ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٣.٢ مليار جنيه) بنسبة كبيرة بلغت ٨١% لتحقق ٧.٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس (بنحو ١.٦ مليار جنيه) بنسبة كبيرة بلغت ٤٤.٤% لتحقق ٥.٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٠.٨ مليار جنيه) بنسبة ٩% لتحقق ٩.٥ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٨.٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٥.٩%) لتحقق ٤١.٣ مليار جنيه (١.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٦.٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٥% لتحقق ١٧.٨ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٤٦% لتحقق ١٤.٤مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٨٨.٢% لتحقق ٣ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٧% لتسجل نحو ١٠.٨ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٩.٩% لتحقق نحو ٤ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٢٨.١% لتحقق نحو ٢.٦ مليار جنيه فى ضوء إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على العقود وخدمات النقل.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٠%) لتحقق ٧.٣ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٨.٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٢٠.٧% لتحقق نحو ٧ مليار جنيه؛ مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢١.٧%) لتحقق ٧.٨ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٢٤.٥% لتحقق نحو ٦.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع عوائد الملكية** بـ٨.٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٩.٩%) لتحقق ٣٠.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٢١.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ٨.٥ مليار جنيه (بنسبة ٦٣.٧%) لتحقق نحو ٢٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء قيام البنك المركزى المصرى بسداد أول دفعة مستحقة عن الربع الأول من العام المالى الحالى بقيمة قدرها ٢.٥ مليار جنيه من إجمالى الدفعات المستحقة تحت حساب أرباح البنك)، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٦.٣%) لتحقق ١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٠.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٧%) لتحقق نحو ٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٨.١% لتحقق ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة ٧٦.٥%) لتسجل ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

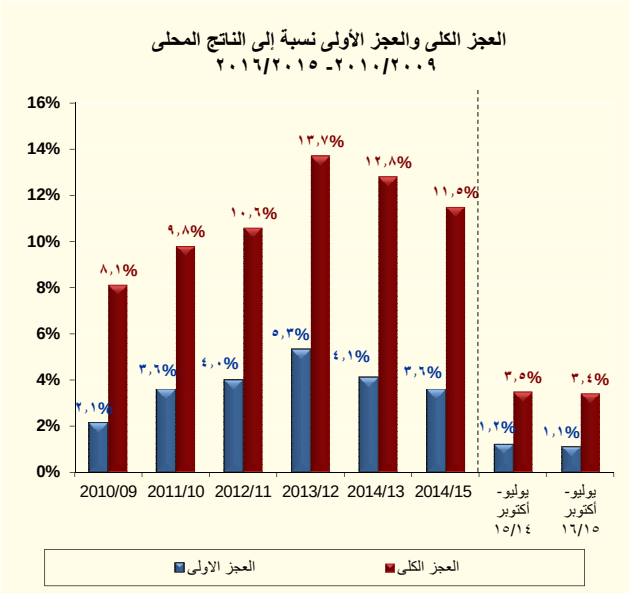

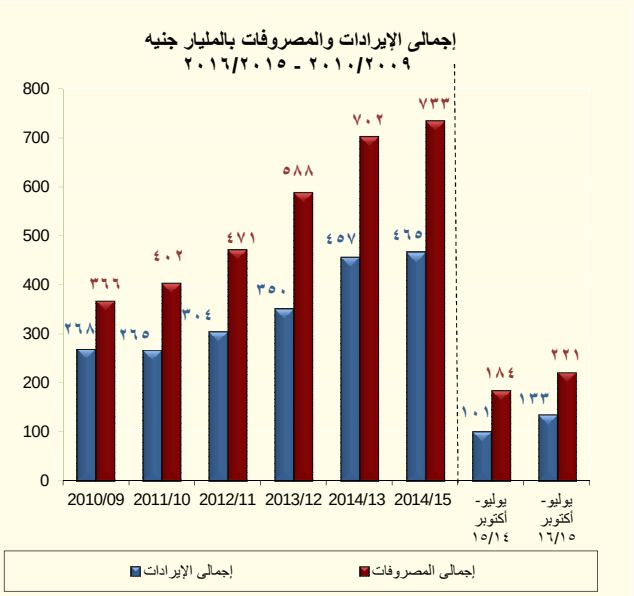

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٢٢١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٧.٨% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء التطورات التالية:

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ٣.٨ مليار جنيه بنسبة ٥.٧% (وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور) لتبلغ نحو ٧٠.٢ مليار جنيه (٢.٥% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١.٣مليار جنيه (بنسبة ٢٠.٩%) ليحقق ٧.٥ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنحو ١٠.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٨.٨%) لتصل إلى ٦٥.٤ مليار جنيه (٢.٣% من الناتج المحلى).
- إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٧ مليار جنيه (بنسبة ٥٢%) لتحقق ٤٩.٦ مليار جنيه (١.٨% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٣٢.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك نتيجة ما يلى:-
  - إرتفاع الانفاق على الدعم بنحو ١٣.٢ مليار جنيه ليحقق ٢٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ١٤ مليار جنيه خلال فترة المقارنة وذلك في ضوء ما يلى:
    - **ü** إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٢.٧%) ليحقق ١٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
    - **ü** ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٨.٦ مليار جنيه ليحقق ١٠.٤مليار جنيه خلال فترة الدراسة، في ضوء قيام وزارة المالية بسداد دعم الكهرباء بصورة منتظمة على دفعات شهرية خلال العام المالى الحالى بواقع ٢.٦مليار جنيه تسدد شهرياً .
  - كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٣.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٢.٤%) ليحقق ١٩.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:
    - **ü** زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٤%) ليصل إلى نحو ١٧.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٢ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٢.٥% ليسجل نحو ١٠.٩ مليار جنيه.

Ø *تطورات الدين العام:*

بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٩٩٨.٢ مليار جنيه (٨٢.٢% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقابل ١٦٠٤.٢ مليار جنيه (٨٠.٣% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢١٨١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٥ (نحو ٨٩.٧% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ ١٨٠٦.٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠.٤% من الناتج المحلى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٦.١ مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٤.٩ مليار دولار في شهر سبتمبر ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٢.٧% من الناتج المحلى في نهاية سبتمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣)

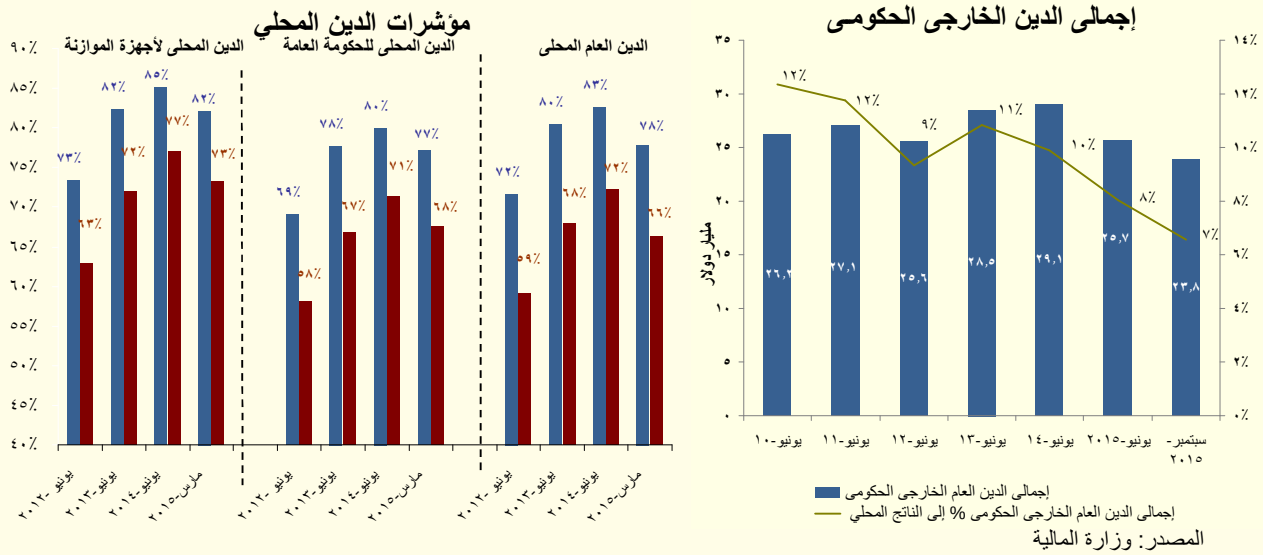

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٤.٥% ليصل إلى ٢٣.٨ مليار دولار (٥١.٧% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٧.٩ مليار دولار (٦٢.١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤.

Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٩.٦% فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٥ مسجلاً ١٨٦٦.٨ مليار جنيه، مقابل ١٩.٩% في الشهر السابق.

فمن على جانب الالتزامات، يمكن تفسير ذلك فى ضوء تباطىء معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢٠.٤% (محققاً ٥١٩.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢١.٧% خلال الشهر السابق، حيث تباطىء معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** ليسجل ٣٧.٣% (محققاً ٢١١ مليار جنيه)، مقارنة بـ٤٢.٨% خلال الشهر السابق، بينما ارتفع **النقد المتداول** خلال شهر الدراسة ليسجل ١١% (محققاً ٣٠٨.٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٠.٧% خلال سبتمبر ٢٠١٥.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بشكل طفيف ليسجل نحو ١٩.٤% (محققاً ١٣٤٧.٥ مليار جنيه) خلال اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٩.١% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك لارتفاع معدل النمو السنوى لكل من **الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية** بنحو ١٠.٧% و٢١.١%، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٨.٤% و١٨.٢% على التوالى، خلال الشهر السابق. وتجدر الإشارة إلى أن تلك التطورات قد فاقت تراجع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** ليصل إلى ١٩.٧% (محققاً ١٠٦٦.٩ مليار جنيه) خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٠.١% في الشهر السابق.

اما على جانب الأصول، يمكن تفسير تباطىء معدل النمو السنوى للسيولة المحلية فى ضوء تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** ليسجل نحو ٢٨.٣% (محققاً ١٨٥٩.٤ مليار جنيه) في نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقابل ٢٩% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. فقد تراجع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** مسجلاً ٣٦.٤% (ليحقق ٧٦.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٦٢.٨% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر ارتفاع معدل النمو السنوى لكل من **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** و**صافى المطلوبات من القطاع الخاص** خلال شهر الدراسة ليسجلا ٣٢.٦% و١٦.١%، على التوالى، مقارنة بـ٣٢.١% و١٥.٣%، على التوالى، خلال الشهر السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥ بنحو ٩٣.٣% (ليسجل ٧.٥ مليار جنيه)، مقابل انخفاض أقل قدره ٩١.١% (ليسجل ١٠.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** خلال شهر الدراسة، حيث انخفض ليسجل -٤ مليار جنيه، مقارنة بـ-٤.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير تلك التطورات فى ضوء تراجع الأصول الأجنبية بمعدلات تفوق الالتزامات، حيث ارتفعت التدفقات للخارج منذ بداية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، ومنها ٠.٧ مليار دولار مستحقات لنادى باريس تم دفعها فى يوليو ٢٠١٥، ونحو ٠.٠٩ مليار دولار تمثل قروض آخرى تم ردها فى أغسطس ٢٠١٥، بالإضافة إلى ١.٢٥ مليار دولار قيمة اهلاك سند مستحق تم رده فى سبتمبر ٢٠١٥، والذى قد تم اصداره فى عام ٢٠٠٥. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ٨٣.٣% (ليسجل ١١.٥ مليار جنيه) خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بانخفاض أقل قدره ٨١% (مسجلاً ١٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.

وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر اكتوبر ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بنحو ٢٥.٨% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ ليسجل ١٨٤٣.٤ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٢.٣% خلال اغسطس ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٤.٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٨.٣% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ مسجلاً ٧٧١.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٥.٣% خلال اغسطس ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ لتصل إلى ٤١.٩%، مقارنة بـ٤٠.٧% خلال الشهر السابق.

Ø استقر **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٦.٤٢ مليار دولار فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦.٤١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إرتفع معدل ***التضخم السنوى لحضر الجمهورية*** مسجلاً ١١.١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ (وهو أعلى معدل تضخم تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى مقارنة بـ٩.٧% وهو المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٩.١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤؛ تأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها أثر فترة الأساس (انخفاض الرقم القياسى لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى بنحو ٢.٧ نقطة مئوية)، بالإضافة إلى ذلك؛ فقد ساهم في إرتفاع معدل التضخم السنوى العام الإرتفاع المحقق في معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة) لتسجل ١٤.٧% مقابل ١٢.٥% خلال الشهر السابق، وإرتفاع **"الملابس والأحذية"** بنحو ١٠.٧% مقابل ٩.٢%

(خاصة إرتفاع أسعار الاقمشة والأحذية)، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** بنحو ٦% مقابل ٥.٩% (خاصة إرتفاع أسعار صيانة وإصلاح المنزل)، و**"الأثاث والتجهيزات"** بنحو ٥.٨% مقابل ٥% (خاصة إرتفاع أسعار الأثاث والسجاد والأجهزة المنزلية)، و**"الرعاية الصحية"** بنحو ٩.٣% مقابل ٤.٢% (خاصة إرتفاع أسعار خدمات المستشفيات، وخدمات مرضى العيادات الخارجية)، و**"المطاعم والفنادق"** بنحو ١٥.٧% مقابل ١٥.٤% (خاصة إرتفاع أسعار خدمات الفنادق والوجبات الجاهزة)، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** بنحو ٢.٩% مقابل ١.٣% (فى ضوء إرتفاع أسعار الأمتعة الشخصية).

وعلى الرغم من ذلك، فقد تباطئ **متوسط معدل التضخم** السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٩.٣%، مقارنة بـ١٠.٩% المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

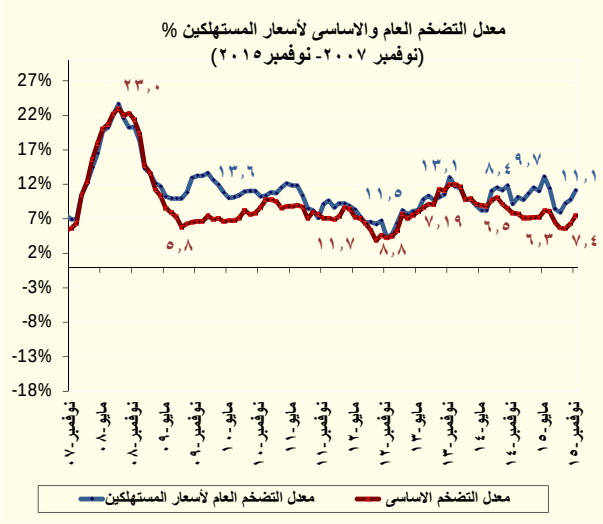

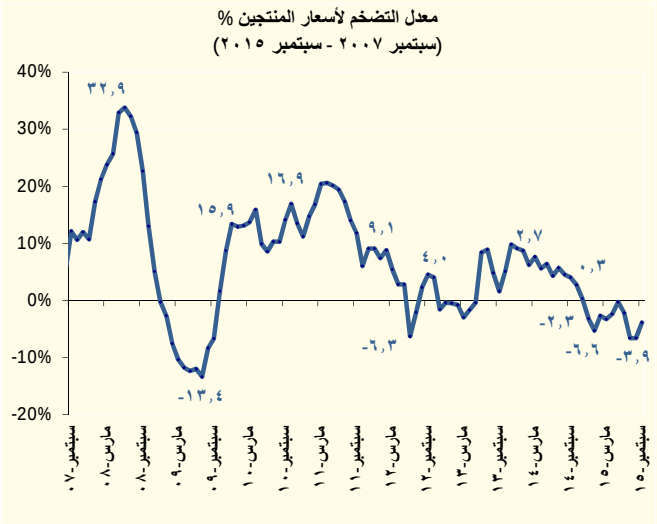

على نحو آخر، فقد إنخفض **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ محققاً نحو -٠.٣% خلال شهر الدراسة (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى مقارنة بـ ٢.٢% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء قيام الحكومة بتكثيف جهودها لخفض معدلات التضخم المرتفعة ومحاربة الغلاء ورفع المعاناة عن المواطن والتى تبرز بوضوح من خلال قيامها خلال الفترة الأخيرة بالتعاون مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتحديث وتطوير وإنشاء مجمعات إستهلاكية جديدة على مستوى الجمهورية بجانب منافذ جهاز الخدمة المدنية بالقوات المسلحة وتوفير سيارات متنقلة فضلاً عن طرح مبادرة مشروع كون وجبتك، والعمل على إخضاع تلك المنافذ لإشراف ومراقبة مديرية التموين ومباحث التموين ومديرية الصحة والطب البيطري من أجل ضمان تقديم أفضل وأجود أنواع السلع بأسعار مخفضة تصل إلى نحو ٢٥%.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل **التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٢] ليسجل ٧.٤% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقابل ٦.٣% خلال الشهر السابق. بينما حقق **معدل التضخم الأساسى الشهرى** نحو ١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١.٢% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٠.٥%

٢/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤. ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع أسعار الخدمات المدفوعة والخدمات الأخرى والسلع الإستهلاكية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠.٧٣ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠.٢٣ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

Ø وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل عند مستوى ٩.٢٥% و١٠.٢٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل عند ٩.٧٥% و٩.٧٥%.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ١٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات **ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations)** لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٨.٨٦% ليسجل ٤١٣ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة برصيد قدره ٤٥٣.١٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما انخفض مؤشر EGX-٣٠ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ بنحو ١٥.٣٣% ليحقق ٦٣٥٦.٦٥ نقطة، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية اكتوبر ٢٠١٥ والذى بلغ ٧٥٠٧.٨٩ نقطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٧٠ بـ١٣.٤% ليحقق ٣٤٤.٤٨ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٩٧.٨٠ نقطة فى نهاية اكتوبر ٢٠١٥.

Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضاً كلياً بلغ نحو ٣.٧ مليار دولار(١.١% من الناتج المحلى)، مقابل فائض أقل قدره ١.٥ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٢.٢ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بعجز أقل قدره ٢.٧ مليار دولار (-٠.٩% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

— ارتفع عجز **الميزان التجارى** بنحو ١٣.٩% ليسجل حوالى ٣٨.٨ مليار دولار (-١١.٧% من الناتج المحلى) خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ٣٤.١ مليار دولار (-١١.٩% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لتراجع حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٥.٥% لتحقق ٢٢.١ مليار دولار، مقابل ٢٦.١ مليار دولار خلال عام المقارنة، ولزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١.١% لتحقق ٦٠.٨ مليار دولار، مقابل ٦٠.٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. وجدير بالذكر أن تراجع حصيلة الصادرات السلعية يرجع بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣٠% تأثرا بانخفاض الأسعار العالمية للبترول بمتوسط معدل نمو ٤٠.٦% خلال الفترة أكتوبر-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق.

- وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائضاً قدره ٤.٧ مليار دولار (١.٤% من الناتج المحلى)، مقارنة بفائض قيمته نحو مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية لتسجل ٧.٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٥.١ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لارتفاع عدد الليالى السياحية بنحو ٣٦.١% لتصل إلى ٩٩.٢ مليون ليلة، مقابل ٧٢.٩ مليون ليلة خلال العام المالى السابق. كما ارتفعت المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١.٤ مليار دولار، مقارنة بـ٠.٧ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢.٧ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، (منها ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ١١.٩ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة (منها ٣ مليار دولار منح نقدية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية و٧.٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٧.٦ مليار دولار (٥.٣% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٥.٣ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٦.٤ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٤.١ مليار دولار (١.٤% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٣.٨ مليار دولار مقابل ٢.٢ مليار دولار خلال ٢٠١٤/٢٠١٣. كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول ارتفاعاً ليسجل نحو ١.٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١.٦ مليار دولار خلال العام المالى السابق. كما ارتفعت الاستثمارات الواردة لشراء عقارات لتصل إلى ٠.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٦ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١.٢ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢.٥ مليار دولار استحقت خلال عام الدراسة على الرغم من إصدار سند دولارى بنحو ١.٤مليار دولار.

- ارتفاع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٥.٥ مليار دولار (١.٧% من الناتج المحلى)، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١.٩ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء زيادة ودائع بعض الدول العربية لدى البنك المركزى.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٧ مليار دولار (-٠.٥% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقابل صافى تدفقات أقل للخارج بنحو ١.١ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥ ليصل إلى ٠.٩ مليون سائح، مقابل ٠.٨ مليون سائح خلال الشهر السابق. كما ارتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة لتصل إلى ٧.١ مليون ليلة، مقابل ٦.٩ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.